مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

تأثِّيرُ تكاليف الإنتاج على التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة (1996 – 2010)

الدكتور معتز نعيم*
الدكتور ياسر مشعل**
سماح عبد الكريم***

(تاريخ الإيداع 23 / 4 / 2014. قُبِل للنشر في 23 / 10 / 2014)

□ ملخّص □

يشكل التَّضخُّم تحدياً دائماً لمعظَم اقتصاديَّات دول العَالَم، لما له مِنْ آثارٍ غير مرغوب فيها في نشاطات الوحدات الاقتصاديَّة وفي مُعدَّلات النُّموِّ الاقتصاديِّ ، وتقوم هذه الدِّراسة بتحري تأثِّير تكاليف الإنتاج على التَّضخُّم في الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة خلال الفترة (2010–1996)، وذلك باستخدام الطُّرق القياسيَّة الحديثة. وقد أَظهرت نتائج الدِّراسة أهمِّيَّة ارتفاع تكلفة كلٍّ مِنْ مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة والمستوردة في رفع مُعدَّلات التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوري ،حيث استخدم تحليل الانحدار لتقدير أثر تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجر الحقيقيِّ وقيمة مستلزمات الإنتاج في ارتفاع الرَّقم القياسيِّ الضِّمني للنَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ ،وقد استنتج أنَّ مستلزمات الإنتاج تؤثِّر بمستوى معنوية عالٍ أقل مِنْ $P<0.05$ في الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ.

الكلمات المفتاحية: التَّضخُّم– الرَّقم القياسيُّ الضِّمنيُّ – مستلزمات الإنتاج – مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة – مستلزمات الإنتاج المُستوردة – تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجر الحقيقيِّ

*أستاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
**مدرس – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد - جامعة دمشق ، دمشق - سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

The Effect of Cost of Production on Inflation in Syrian Economy During (1996-2010)

Dr. Mutaz Naeem[*]
Dr. Yaser Mishaal[**]
Samah AbdulKareem[***]

(Received 23 / 4 / 2014. Accepted 23 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

The inflation is considered a great challenge to the economy of the most countries in the world, and that is because of its negative effects of the economic growth rate. This study investigates the impact of cost of production on the inflation in Syrian Arab Republic during the period (1996-2010) by using modern standard ways.

The results of this study showed that the reasons for increasing the inflation rate in Syrian economy are domestic intermediate goods and intermediate imported goods. Regression analysis has been used to estimate the effects of the output of the real wage and the cost of production on GDP implicit price deflator.

It has been concluded that the cost of production affects the implicit price deflator at significance level less than 0.05.

Keywords : Inflation , implicit price deflator , cost of production, domestic intermediate goods , intermediate imported goods, output of the real wage

[*]**Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
[**]**Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
[***]**Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

يُعدُّ التَّضخُّم مِنْ أهمِّ المشاكل الاقتصاديَّة الَّتي تواجه مُعظَم اقتصاديَّات دول العَالَم؛ المتقدمة والنَّامية على السّواء، نظراً إلى تأثِّيره الممتد إلى الأفراد وقِطَاع الأعمال وكذلك القِطَاع الحكوميُّ في اقتصاد أيِّ دولة، فهو يشوه عمليَّة تخصيص الموارد، مِمَّا يؤثِّر سلباً على الكفاءة الاقتصاديَّة و النُّموِّ، كما يؤدي التَّضخُّم إلى توزيعٍ عشوائيٍّ للدَّخل والثَّروة في المُجتمَع، ومِنْ ثُمَّ التَّأثير على الرَّفاه الاجتماعيِّ. وللتَّضخُّم عدة أنواع بحسب مسبباته ففي الوقت الذي اعتبره أصحاب مدرسة مابعد الكينزية أنَّه تضخُّم بدفع الكلفة، اعتبره النيوكلاسيكيون تضخُّم بسحب الطَّلب(Vernengo,2003:p.3).

وبالنِّسبة للتَّضخُّم في الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة فيمكن إرجاعه إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج(تضخُّم كلفةٍ) ،فمن خلال مشاهدة الوقائع نلاحظ أنَّ سياسات الإنفاق العامِ الانكماشيَّة الَّتي مورست لأكثر مِنْ 15عاماً والَّتي خفضت الطَّلب العام وكلَّ ما يتصل به كمَا خفضت الطَّلب الخاصَّ لدى أصحاب الرَّواتب والأُجور، لم تستطع وقف زيادات الأسعار ،وهذا يدفع للقول أنَّ التَّضخُّم في سورية كان ولازال لأسبابٍ موضوعيَّةٍ أُخرى مختلفة عن تضخُّم الطَّلب، مِنْها الهدرُ والبطالة المقنعةُ والتَّخلف الإداريِّ والتَّعقيدات الَّتي تمارسها الإدارة البيروقراطيَّة في تعاملها مع المُواطنِين، وبسبب عَدَمِ وجود بنيةٍ اقتصاديَّةٍ أساسيَّةٍ متطوِّرةٍ تُستخْدَم وتوظَّف بفعاليَّة كبيرةٍ، وبسبب عدم استخدام التِّكنولوجيَّة المتطوِّرة واستخدام أساليب العمل المُتقدمة... إلخ ، وهذه أسباب كافية تماماً لزيادة تكاليف الإنتاج المحلِّيَّة إضافةً إلى ارتفاع أسعار المُستوردات مِنَ الخارج.

الدراسات السابقة :

1. دراسة Zahoor Hussain Javed & Shama Akram (2010)، بعنوان تأثير تكاليف الإنتاج والسياسات النقدية على الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي (دراسة حالة الباكستان)، بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم المالية، كندا، يتضمن هذا البحث قياس أثر مستلزمات الإنتاج على الرقم القياسي الضمني خلال الفترة 1971–2007 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك بعد دراسة استقرار السلاسل الزمنية المدروسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع(ADF)، وقد توصلت الدراسة من خلال تحليل الانحدار إلى وجود تأثير قوي لكل من تكاليف الإنتاج والعوامل النقدية على الرقم القياسي لأسعار التفرقة، والتأثير الواضح للمتغيرات النقدية على الرقم القاسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي.

2. دراسة Rahimi Mohammad (2009)، بعنوان مصادر التضخم في إيران ، بحث منشور في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية و الكمية المحكمة، وقد توصل الدراسة إلى

3. دراسة Brieuc Monofort and Santigo Pena (2008)، بعنوان محددات التضخم في الباراغوي (بدفع الكلفة أو بسحب الطلب)، دراسة منشورة من قبل صندوق النقد الدولي، يتضمن هذا البحث قياس أثر كل من تكاليف الإنتاج وأدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الباكستان باستخدام أسلوب التكامل المشترك واختبار السببية، وقد توصل البحث إلى وجود أثر طويل الأجل بين كل من السياسة النقدية و التضخم، كما تبين أن هناك علاقة قصيرة الأجل متجهة من أسعار المنتجات الأجنبية وتكلفة وحدة الناتج من الأجور إلى مؤشر التضخم .

4. دراسة عماد الدين أحمد مصبح (2006)، بعنوان محددات التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة 1970– 2010، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعيَّة، جامعة الكويت، يتضمن هذا البحث قياس أثر كل من

الرُّكود الاقتصاديِّ والرَّقم القياسيِّ لأسعار المستوردات والسِّياسة النَّقديَّة في الرَّقم القياسيِّ لأسعار المُستهلِكِين بالاقتصاد السُّوريِّ باستخدام أسلوب التَّكامل المشترك واختبار السَّببية، وقد توصل البحث إلى وجود أثرٍ طويل الأجل بين كلٍّ مِنْ الرُّكود الاقتصاديِّ و السِّياسة النَّقديَّة والتَّضخُّم في سورية، كما تبين أنَّ هناك علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل متجهة مِنْ الركود الاقتصادي والسياسة النقدية إلى مُؤشِّر التَّضخُّم.

أهمية البحث وأهدافه :

الأهمِّيَّة:

تنبع أهمِّيَّة البحث مِنْ خلال دراسته لقضيةٍ اقتصاديَّةٍ هامَّة ألَّا وهي التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ ودور ارتفاع تكاليف الإنتاج في حدوثهِ ، وذلك على النحو التالي:

1. تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية المدروسة باستخدام اختبار KPSS

2.تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة (تكاليف الإنتاج المحلية والمستوردة وتكلفة وحدة الناتج من الأجور والرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي).

3.تحليل العلاقة على المدى الطويل عن طريق اختبار التكامل المشترك باستخدام VAR MODEL

الأهدافُ:

1. التَّعرف على ظاهرة التَّضخُّم وأسبابها وآثارها.
2. تحليل مُعدَّلات التَّضخُّم في سورية خلال الفترة 1996–2010.
3. دراسة أثر تكاليف الإنتاج على التَّضخُّم في سورية خلال الفترة 1996–2010 بالاستناد على الأدبيات الاقتصاديَّة المتعلقة بالظَّاهرة، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسيِّ .

مُشكلة البَحثِ:

تبرز مُشكِلَةُ بحثنا في الإجابة على السَّؤال التَّالي :(إلى أيِّ مدىً يُمكِن تفسير ظاهرة التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ في ضوء العلاقة بين ارتفاع تكاليف الإنتاج وحدوث التَّضخُّم ؟) .

فروضُ البحثِ:

يفترض البحث بأنَّ تكاليف الإنتاج لها دورٌ مؤثِّرٌ على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد السُّوريِّ ،فارتفاع تكاليف الإنتاج ساهمت بشكلٍّ أساسيٍّ في ظاهرة التَّضخُّم، وبناءً عليه يُمكْن أنْ نعرض فروض البحث على النَّحو التَّالي:

1. هناك علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين تكاليف الإنتاج المُستورَدة والمحلِّيَّة بين الرَّقم القياسيُّ الضِّمنيُّ في الاقتصاد السُّوريِّ.
2. هناك علاقة ارتباط ذات تأثير معنوي بين تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور وبين الرَّقم القياسيُّ الضِّمنيُّ في الاقتصاد السُّوريِّ.

مَنهجُية البحثِ :

يعتمد البحث على الأسلوب الاستنباطي إذ تم الرجوع إلى الأدبيات من كتب عملية و أبحاث و دوريات للتعرف على الجهود و الدراسات السابقة ذات الصلة، كما يقوم البحث باستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرار، السببية والتكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، لنصل من خلالها إلى نتائج واقعية و تحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية يبنى عليه اتخاذ قرارات سليمة وبذلك نتجنب النتائج المضللة التي يتم التوصل إليها بطرق الانحدار التقليدية في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية

المناقشة و النَّتائج :

المَبحثُ الأوَّلُ : مَفهومُ ظاهرةِ التَّضخُّم:

تُعَدُّ الظَّاهرة الاقتصاديِّة المُتمثِّلة في التَّضخُّم مِنْ بَيْنِ الظَّواهر الأكثرَ تعقيداً في الاقتصاد، كما تَتَميَّزُ بتطور مفهومها مع تطور الفكرِ الاقتصاديِّ، حيث مر تفسيرها بعدَّةِ مراحلَ على غرارِ المَدرَسةِ الكلاسيكيَّة قَبْلَ أزمةِ الكسادِ الكبير، و كينز بَعدَ هذهِ المرحلة، كما قَسَّمَ الاقتصاديون التَّضخُّم إلى أنواعٍ حسب عِدَّةِ معايير مُبينِين الأسباب النَّظرية المُنشِئة للتَّضخُّم و كيفيَّة قياسهِ، وسنعمل مِنْ خلالِ هذا المَبحث على إبرازِ هذهِ النُّقاط .

1- 1 تعريف التَّضخُّم :

تتعدد تعاريفُ هذهِ الظَّاهرة نظراً لارتباطها بأغلبِ الظَّواهر الاقتصاديِّة، حيث يَعتَبِرُ أصحاب النَّظريَّة النَّقديَّة التَّقليديَّة و الَّتي ظَهَرتْ في القرن التَّاسعِ عشر، أنَّ التَّضخُّم ليس إلَّا نتيجةً لزيادةٍ في كميات النُّقود المطروحة للتَّداول، أيْ أنَّهُ ظاهرةٌ نقديَّةٌ بحته. فالتَّضخُّم حسب رأيهم لا يعدو أَنْ يكون((التَّغيُّر النِّسبيَّ في أسعار المُستهلكِين))، أو كما عبَّرَ عنهُ مارشال(1890) بأنَّه:((الارتفاعُ المُستمِر في الأسعار)) ،وهو نفس التَّعريف تقريباً الَّذي صاغه كورتير(1973) بأنَّ التَّضخُّم هو :((الحالة الَّتي تأخذ فيها قيمة النُّقود بالانخفاض عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع)) (البكري، 2002:ص 197)، أو كلوزو الَّذي عرفه على أنَّه:((الحركاتُ العامَّةُ لارتفاعِ الأسعارِ النَّاشئة عن العنصرِ النَّقديِّ كعَامِلٍ مُحركٍ دافعٍ))(عناية،2006:ص22).

إن التفسير النقدي لظاهرة التَّضخُّم بقي صالحا حتى ظهور أزمة الكساد الكبير (1933-1929) والتي غيرت المفاهيم الاقتصادية حيث تميزت هذه المرحلة بدخول الأفكار الكينزية والتحول إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث يرى أنصارُ هذه النَّظريَّة الكينزية أنَّ التَّضخُّم يحدث نتيجة زيادة حجم الطَّلب الكلِّيِّ على العرض الكلِّيِّ عند مستوى التَّوظيف الكامل، ووفقاً للنَّظريَّة الكينزية فإنَّه لن تتوفر أسباب وجودِ تقلباتِ الأسعار ما لم تكن هناك زيادةٌ أو نقصانٌ في عرض النُّقود أو سرعةِ تداولها بالنِّسبة إلى العرض الكلِّيِّ للسِّلع والخِدْمَات عند مُستَوى الأسعار السَّائد (جلال، 2005: ص41).

ومِمَّا سبق نستطيعُ صياغةَ تعريفٍ متكاملٍ للتَّضخُّم مبنيٍّ على الخاصيتين الأساسيتين للتَّضخُّم على الشَّكل التَّالي: الارتفاعُ العامُ الدَّائم و المُستمِر في المُستَوى العامِ للأسعار مع انخفاض القُدرة الشِّرائيَّة للوحدة الواحدةِ مِنَ النُّقود.

1-1 أنواع التَّضخُّم :

يمتاز التَّضخُّم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المُستخدَم للتَّمييز فيما بينها، ومن أهمَّ أنواع التَّضخُّم:

أولاً -من حيث إشراف الدَّولة على الأسعار:

1-التَّضخُّم المفتوح (الظَّاهر) Open Inflation: يتمثَّلُ التَّضخُّم الظَّاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابةً لفائض الطَّلب دون تدخلٍ غير طبيعيٍّ مِنَ السُّلطات ،ولهذا النَّوع مِنَ التَّضخُّم العديد مِنَ الأسماء فيعرف أيضًا بالتَّضخُّم الصَّريح أو الطَّليق أو الحر.(عجمي، 2009: ص277).

2-التَّضخُّم المكبوتRepressed Inflation: يشير هذا النُّوع إلى التَّضخُّم المُستمِر غير الواضح، نظراً لتدخل السُّلطات الحكوميَّة في توجيه سير حركة الأسعار مِنْ خلال إصدار التَّشريعات والضَّوابط الإداريَّة، مِمَّا يحدُّ مِنْ حرِّيَّة العوامل الاقتصاديَّة في العمل بحرِّيَّة تامَّةٍ؛ نظراً للقيود الحكوميَّة المباشرة الَّتي تضعها السُّلطات الإداريَّة والَّتي تحدِّدُ المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحدِّ الأقصى مِنْ ارتفاعاتها ،وهذا لا يعني القضاء على الظَّواهر التَّضخُّميَّة وإنَّما محاولة التَّخفيف مِنْ حدَّتها(عجمي ،2009:ص 278).

ثانيًا_ مِنْ حيث حدِّة التَّضخُّم:

1- التَّضخُّم الجامح Hyper (Galloping) Inflation: ويعدُّ مِنْ أكثر أنواع التَّضخُّم ضرراً على الاقتصاد الوطنيِّ؛ وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورةٍ سريعةٍ ومتواليةٍ دون توقف، بحيث ينجم عنه آثاراً اقتصاديَّةً كبيرةً يصعب على السُّلطات الحكوميَّة الحدُّ مِنْها أو معالجتها في الأجل القصير (bezbakh,2006:P.26) ، ومِنْ أهمِّ الآثار السَّلبيَّة لهذا النَّوع مِنَ التَّضخُّم فقدان النُّقود لقوتها الشِّرائيَّة ووظيفتها كمخزنٍ للقيمة، ويحدث هذا النَّوع عادة نتيجة محاولة تمويل النَّفقات الحكوميَّة المتزايدة بواسطة إصدار العملة وذلك نتيجة للنَّقص غير الطَّبيعيِّ في عرض السِّلع النَّاجم عن حالات الحروب و الاضطرابات السِّياسيَّة و الكوارث الطَّبيعيَّة.

2- **التّضخُّم الزَّاحف Creeping Inflation:** وهو عبارةٌ عن اتجاه المستوى العامِّ للأسعار نحو الارتفاع بصورةٍ بطيئةٍ ولكنها مستمرةٌ حتَّى في حالة عدم زيادة الطَّلب الكلِّيِّ بنسبةٍ كبيرةٍ .

ثالثًا_ من حيث العلاقات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة:

1-التَّضخُّم المستورد Imported Inflation: يظهر هذا النَّوع من التَّضخُّم في البلدان النَّامية، والَّتي تستورد معظم السِّلع والخِدْمَات مِنَ الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المُستَورد مِنَها ترتفع هذه الأسعار في الدُّول المستوردة.

2-التَّضخُّم المصدَّرExported Inflation: ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المَركزيَّة النَّقديَّة مِنَ العملات، والنَّاجم عن وجود ما يُعرَف بِـ" قاعدة الدَّفع بالدولار" .

رابعًا _من حيث مَصدَر الضَّغط التَّضخُّميِّ:

1-تضخُّم جذب الطَّلب Demand-Pull Inflation: هي الحالة الَّتي ترتفع فيها الأسعار نتيجةً لوجود فائضٍ في الطَّلب الكلِّيِّ عن العرض الكلِّيِّ ،سواءً في سوق السِّلع أو عناصر الإنتاج (نقودٌ كثيرةٌ تطارد سلعاً قليلة)، فعند الوصول إلى حالة التَّوظيف الكامل تؤدي الزِّيادة في الطَّلب وزيادة الإنفاق الكلِّيِّ إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجيَّة للمُجتمَع(عيسى، 2006: ص268-267).

2-التَّضخُّم بدفع الكلفة Cost-Push Inflation: هو التَّضخُّم الَّذي ينشأ عندما تستمر أسعار السِّلع الاستهلاكيَّة و الصِّناعيَّة في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج ،و خاصَّةً أسعار عناصر الإنتاج و الأجور بالذَّات، حيثُ يُعرَف هذا التَّضخُّم بِـ "تضخُّمِ دفع الأجر Wage-Push Inflation (عمر،2012: ص 9).

1-2 تفسير ظاهرة التَّضخُّم :

يختلف تفسير ظاهرة التَّضخُّم باختلاف الظُّروف الاقتصاديَّة خلال فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ، واختلاف الأسباب المولدة لظاهرة التَّضخُّم ، ونظراً للأهميَّةِ الخاصَّة الَّتي تحتلُّها ظاهرة التَّضخُّم في مجال الدِّراسات النَّقديَّة فإنَّ ذلك يستلزم التَّعرض لمُختلَف المدارس والنَّظريات الَّتي تناولت ظاهرة التَّضخُّم.

1.التَّضخُّم في الفكر الكلاسيكيِّ: تُعدُّ نظريَّةُ كمِّيَّة النُّقود مِنْ أهمِّ النَّظريات الَّتي سادت في الفكر الاقتصاديِّ الكلاسيكيِّ، حيث كانت هذه النَّظريَّة تُعنَى بتفسير العوامل المُحدِّدة للمُستوَى العام للأسعار، فقد أَرجع الكلاسيكيون التَّضخُّمَ أساساً إلى ظاهرةٍ نقديَّةٍ خالصةٍ، تتمثَّل في ارتفاع مُعدَّل الطَّلب كنتيجةٍ لزيادة كمِّيَّة النُّقود في الاقتصاد، مِمَّا يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار؛ نظراً لثبات حَجْمِ الإنتاج وسرعة دوران النُّقود، وهو نفس ما ذهبت إليه النَّظريَّة العامَّة لكينز، حيث تتبلور ماهيَّةُ التَّضخُّم في وجود فائضٍ في الطَّلب يفوق المقدرة الحاليَّة للطَّاقات الإنتاجيَّة.

2.المَدرسَة السُّويدية: أضافت المدرسة السُّويدية إلى النَّظريَّة الكمِّيَّة للنُّقود عاملاً جديداً، فجعلت للتَّوقعات أهميَّة خاصة في تحديد العلاقة بين الطَّلب الكلِّيِّ والعرض الكلِّيِّ ،كما ترى هذه المَدرسَة أنَّ هذه العلاقة لا تتوقف فقط على مستوى الدَّخل وإنَّما تتوقف على العلاقة بين خُطط الاستثمار وخُطط الادخار(أي أنَّ التَّضخُّم ناجم عن الاختلال بين الادخار والاستثمار)(البازعي ،1997، ص112).

3.مَدرسَة شيكاغو: أدَّت ظاهرة التَّضخُّم الركودي إلى عودة اقتصاديِّ مَدرسة شيكاغو، وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان 1956" إلى النَّظريَّة الكمِّيَّة للنُّقود، حيث يرون أنَّه لا توجد علاقة على المدى الطَّويل بين التَّضخُّم والبطالة، وأنَّ التَّضخُّم ظاهرةٌ نقديَّةٌ بحتةٌ ترجع إلى نُموِّ النُّقود بكمِّيَّة أكبر مِنْ نُموِّ كمِّيَّة الإنتاج، أيْ أنَّ حالة التَّضخُّم ترجع إلى زيادةٍ واضحةٍ في متوسط نصيب وحدة الإنتاج مِنْ كمِّيَّة النُّقود المُتداولة.

4.المَدرسة الهيكليَّة: ترى في التَّضخُّم ظاهرة اقتصاديَّة واجتماعيَّة ترجع إلى الاختلالات الهيكليَّة الموجودة بصفةٍ خاصَّةٍ في الاقتصاديَّات المُختلِفَة. وقد كان شولتز(1973) أوَّلَ من لفت النَّظر إلى أهمِّيَّة التَّحليل الهيكليِّ للتَّضخُّم الَّذي يبين وجود خللٍ هيكليٍّ ناشئٍ عن عجز بنيان العرض عن التَّغيُّر ليتلاءم مع تغيُّر بنيان الطَّلب، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجيِّ. ويضيف "شولتز" إلى أنَّ هذا الخلل لا يقتصر على ارتفاع أسعار على المُنتجَات الَّتي زاد الطَّلب عليها، وإنَّما يمتد إلى مُنتجَات الصِّناعات الَّتي انخفض الطَّلب عليها أيضاً؛ نظرًا لقوة نقابات العمال الَّتي تُسهِم في تجميد الأجور، فضلاً عن ارتفاع أسعار المَواد الخام الَّتي تَشتَرك هذه الصِّناعات في استخدامها مع الصِّناعات الَّتي زاد الطَّلب على منتجاتها(Mohammad,2009 :P.2).

1-3 آثار التضخم:

يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار أثاراً تمس معيشة أفراد المُجتمَع و أوجه النَّشاط الاقتصاديِّ المُختلِفة ولكن بصورٍ متفاوتةٍ، نورد أهمَّ هذه الآثار فيما يلي:

أولاً : الآثار الاقتصاديَّة للتَّضخُّم : وتقسم إلى :

1. تأثير التَّضخُّم على الدَّخل :يضر التَّضخُّم بعض فئات المُجتمَع أكثر مِنَ البعض الآخر، فأصحاب الدُّخول الثَّابتة هم بالتَّأكيد المُتضررين مِنْ ارتفاع الأسعار، بينما يستفيد أصحاب الدُّخول النَّاشئة عن الأرباح مِنْ رجال أعمالٍ و تجارٍ و غيرهم(الَّذين ترتفع دخولهم بنسبةٍ أكبر مِنْ نسبة ارتفاع الأسعار) مِنْ وجود التَّضخُّم.

2. تأثير التَّضخُّم على المديونية :يستفيد المَدين Debtor مِنَ التَّضخُّم بينما يتضرر الدَّائن Creditor ،وذلك لكون المَدين يقترضُ مبلغاً مِنَ المال و يعيده في فترةٍ لاحقةٍ بقيمةٍ حقيقيَّةٍ أقل، نظراً للارتفاع المستمر في الأسعار.

3. **تأثير التَّضخُّم على ميزان المدفوعات** :للتَّضخُّم أثرهُ السَّلبيُّ على ميزان المدفوعات ،حيث أنَّ الدَّولة الَّتي تعاني مِنْ ارتفاع الأسعار تجد مُنتجَاتِها في موضعٍ تنافسيٍّ ضعيفٍ مع مُنتجات الدُّول الأُخرى الأقل سعراً، و بذلك تزداد وارداتها و تقل صادراتها مِمَّا يؤدي إلى عجز الميزان التِّجاريِّ أو في أحسن الحالات سوءاً ينخفض حجم الفائض فيه. (خلف ، 2007:ص 317-320)

4. تأثير التَّضخُّم على النُّموِّ الاقتصاديِّ :اختلفت الآراء حول أثر التَّضخُّم على النُّموِّ الاقتصاديِّ ،حيثُ يرى فريقٌ مِنَ الاقتصاديين أنَّ التَّضخُّم يخلق حالةً مِنْ عدم التَّيقن حول الأوضاع الاقتصاديَّةِ المستقبليَّة، الأمر الَّذي يؤثِّر على قرارات الاستثمار و يؤخرها، كما يؤثِّر على الحافز على الادخار، و إنتاجيَّة العمال و حماسهم نتيجةَ انخفاض دخولهم الحقيقيَّة.

ويرى فريقٌ آخرٌ أنَّ التَّضخُّم قد يكون دافعاً لعمليَّة النُّموِّ الاقتصاديِّ، حيث أنَّ ارتفاع الأسعار لفترةٍ يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات و يزيد التَّشغيل و تنخفض البطالة، وتظل صحة أيٍّ مِنَ الرَّأيين محكومةٌ بنوعِ و حدَّة التَّضخُّم، فالتَّضخُّم الشَّديد و السَّريع بدون شك سيضر بالنُّموِّ الاقتصاديِّ، بينما قد يكون التَّضخُّم البطيء والمُعتدل دافعاً للنُّموِّ إذا ما صوحب بسياساتٍ اقتصاديَّةٍ حكيمةٍ.

ثانياً : الآثار الاجتماعيَّة للتَّضخُّم :

1. انخفاض القوة الشِّرائيَّة لأصحاب الدُّخول المحدودة والأجور الثَّابتة وارتفاعها لفئات أُخرى سيؤدي إلى تعميق اختلال التَّوازن الاجتماعيِّ بين الأفراد، كما يعرضهم لضغوطٍ نفسيَّةٍ تجعلهم في وضعٍ اجتماعيٍّ يجبرهم على البحث عن فرص أُخرى للكسب المَشروع أو غير المَشروع ،مِمَّا يؤدي إلى تدني إنتاجيَّة العمال بسبب إحساسهم بعدم العدالةِ، وسيتبع ذلك ظهور العديد من المشاكل الاجتماعيَّة المرتبطة بالأبعاد الاقتصاديَّه كالرشوة و السَّرقة والتَّهرب الضَّريبيِّ والجمركي(ياس، 2013: ص 13).

2. يؤدي التَّضخُّم إلى تسرب عَدَدٍ مِنَ أطفال الأُسر الفقيرة مِنْ مدارسهم ويمتهنون بعض الأعمال القاسية عليهم أو يمارسون التَّسول لكسب بعض المال لسد حاجاتهم المعيشيَّة اليوميَّة.

1-4 التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ :

لدينا أكثرُ مِنْ مؤشِّرٍ لرصد مُعدَّلات التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ وهذه المُؤشِّرات هي مُعدَّل التَّضخُّم المحسوب مِنَ الرَّقم القياسيِّ لأسعار المُستهلكِين و مُعدَّل التَّضخُّم المحسوب مِنَ الرَّقم القياسيِّ لأسعار الجملة و مُعدَّل التَّضخُّم المحسوب مِنَ الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ للنَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ* ، وقد تمَّ الاعتماد في هذه الدِّراسة على الرقم

* **الرَّقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي** = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100$

القياسيِّ الضِّمنيِّ باعتباره مِنْ أدق المعايير في قياس حركة الأسعار ذلك لأنّه يعكس تغير أسعار السِّلع والخِدْمَات الاستهلاكيَّة والاستثماريَّة المتاحة في الاقتصاد القوميِّ، إضافةً إلى أنّه يضم أسعار الجملة والتَّجزئة الموجودة في القطر خلال فترة معينة، وذلك على النَّحو الموضح بالجَّدول(1-1)، ويلاحظ من خلال الجَّدول مايلي:

1. خلال الفترة 1997- 1998 هبطت مُعدَّلات التَّضخُّم نتيجة اتباع الحكومة لسياسات انكماشيَّة حادَّة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين** أدَّت إلى تخفيض مُعدَّل التَّضخُّم تباعاً وصولاً إلى أرقامٍ سالبةٍ في مُعدَّله (انكماش) ، حيث بَلَغَ مُعدَّل نموِّ الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ (-0.7%) عام 1998، إلَّا أنَّه ما لبث أنْ عاود الارتفاع خلال عامي 1999و2000.

2.مُعدَّلات التَّضخُّم في سنوات الخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة 2001-2005 اتجهت إلى الزِّيادة ،حيثُ سَجَّل وسطي مُعدَّل التَّضخُّم ارتفاعاً عن وسطي السَّنوات الخمس السَّابقة، وهذا يدلُّ على أنَّ السِّياسات الماليَّة والنَّقديَّة المُستخدَمةِ لم تحقِّق أهدافها في المحافظة على استقرارٍ نسبيٍّ في الأسعار *** ، وضَبطِ مُعدَّلات التَّضخُّم عند حدودٍ معينةٍ و المُحافظة على القوَّة الشِّرائيَّة لليرة السُّوريَّة.

3.خلال الفترة 2006-2010 كان الاقتصاد السُّوريُّ يعيش فترة تأسيسٍ للتَّحول إلى اقتصاد السُّوق الاجتماعيِّ الَّذي يمثِّل إخضاع السُّوق السُّوريَّة لقوانين العرض والطَّلب وتحرير الاقتصاد مِنَ القيود ، وعلى الرَّغم مِنْ تحسن الاقتصاد في بعض النَّواحي مثل تحقيق مُعدَّلات نموٍّ عاليةٍ وتدفق الاستثمارات وغيرها إلَّا أنَّ المُستَوى المعيشيِّ لم يتحسن، حيثُ نلاحظ ارتفاع معدَّل التَّضخُّم خلال هذه الفترة ليصل لأعلى قيمة له (16%) عام 2008 حيث ارتفعت الأسعار العالمية للمواد الغذائية وارتفعت أسعار الوقود التي انعكست بدورها على قطاع النقل* بعد الأزمة الماليَّة العالميَّة (بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية نلاحظ أن الرقم القياسي للنقل قد ارتفع من 111 عام 2007 إلى 151 عام 2008، كما ارتفع الرقم القياسي للغذاء من 122عام 2007 إلى 147 عام 2008)، وعاد معدل التضخم إلى الانخفاض عام 2009 ليصلَ إلى قيمة سالبة (-2.8%) ، ثم عاود الارتفاع عام 2010 ليصل إلى (7.1%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمشروبات غير الكحولية بشكلٍ رئيسيٍّ، الَّتي تأثرت بارتفاع الأسعار العالميَّة، حيث أوضحت بيانات المكتب المركزيِّ للإحصاء أنَّ مساهمة مكون الأغذية والمشروبات غير الكحولية جاءت في مقدمة المكونات المساهمة برفع مُعدَّل التَّضخُّم، حيث بلغت نسبتها 4.55% عام 2010 مقابل نحو 2.20%- عام 2009.

**** موازنةُ الدَّولة في تلك الفترة الأداة الرَّئيسيَّةَ في إدارة التَّضخُّم ، وتشيرُ البَيانات أنَّ الحكومة انتقلت بشكلٍ سريعٍ بعد أزمة الصَّرف عام 1986 مِنْ سياسة عجزٍ سنويٍّ يتراوحُ بين 30-40% مِنَ الإيرادات إلى سياسة تقشفٍ صارمةٍ لا يحلم صندوق النَّقد الدُّوليِّ أنْ يفرضها بهذه القسوة على أيَّة حكومةٍ ، خرجت بعدها المُوازنة بفائضٍ قدره 9% مِنْ إيرادات الحكومة**

***** الأهداف الإستراتيجيَّة للخُطَّة الخمسيَّة التَّاسعة 2001-2005 تَضَمَّنت تحقيق توازنٍ اقتصاديٍّ بَيْنَ التَّدفقات النَّقديَّة و التَّدفقات السِّلعيَّة ، حيث يعكس هذا الهدف الاهتمام باستقرار الأسعار عن طريق استهداف التَّضخُّم والوصول بمُعدَّلاته إلى أدنى حدٍّ مُمكِن.**

جَّدول (1-1)الرَّقم القياسيُّ الضِّمنيُّ ومعدلات التَّضخُّم بأسعار 2000الثَّابتة

الأعوام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الرقم القياسي الضمني	معدل التضخم المحسوب من الرقم القياسي الضمني(%)
1995	570975	756405	75.5	
1996	690857	830725	83.2	10.2
1997	745569	872459	85.5	2.8
1998	790444	931661	84.8	-0.7
1999	819092	898552	91.2	7.4
2000	904623	904623	100	9.7
المتوسط				3.7
2001	966383	938939	102.9	2.9
2002	1022304	1012726	100.9	-1.9
2003	1074164	1018709	105.4	4.5
2004	1266889	1089025	116.3	10.3
2005	1506437	1156714	130.2	12
المتوسط				4.7
2006	1726404	1215083	142.1	9.1
2007	2020838	1284034	157.4	10.8
2008	2448060	1341517	182.5	16.0
2009	2520702	1420831	177.4	-2.8
2010	2909723	1469704	190	7.1
المتوسط				5.8

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية قسم التجارة والأسعار وقسم الحسابات القومية.

المَبحثُ الثَّاني :التَّضخُّم بدفع الكلفة

هناك عدَّة حالاتٍ أو أسبابٍ لحدوث تضخُّم التَّكلفة أو التَّضخُّم النَّاجم عن ضغط التَّكلفة Cost-Push Inflation ،ويمكن إيجاز أهمِّ هذه الحالات على النَّحو التَّالي :

- **الحالة الأوُلى لولب الأسعار– الأجور:**

إنَّ الأجر وفق نظام السُّوق هو نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطَّلب ،لكن مع تدخل النَّقابات العُمالية كأداة ضغطٍ تعمل على تحديد الحدِّ الأدنى للأجور لحفظ حياة العمال وعدم انخفاض مستوى معيشتهم، نجد أنَّ هذه الضُّغوط تكون أكبر مِنْ تحمل الاقتصاد حيث تفرض هذه الضغوط في الكثير من الأحيان زيادات متواترة و متقاربة تجعل القدرة

الشرائية للعمال، ترتفع بسرعة أكبر من قدرة تكيف الجهاز الإنتاجيِّ معها(حيث يمكن أنْ يكون هذا الاقتصاد في حالة التَّشغيل الكامل فلا يستطيع التَّكيف مع هذه الزِّيادات)، كما أنَّها ترفع من تكاليف الإنتاج بالنِّسبة للمُنتجِين مِمَّا يرفع المستوى العام للأسعار وهذا ما يخلق ضغوط تضخُّميَّة في الدَّولة(Lavoie ,1992: pp.372-421). والاتجاه التَّصاعدي للأسعار والأجور يحدث عندما تكون الزِّيادة في أجر العامل (متوسط الأجر) أكبر مِنْ الزِّيادة في إنتاجيَّة العامل (متوسط الإنتاجيَّة) أو أنْ تكون الزِّيادة في الأجر لا يقابلها زيادة في الإنتاجيَّة، وبالتَّالي تعتبر الزِّيادة في الأجور في هذه الحالة زيادةً في التَّكلفة(النجار، 1992:ص 9).

●الحالة الثَّانية تضخم التَّكلفة مُتغيِّرٌ تابعٌ للنُّموِّ في الطَّلب الكلِّيِّ في ظلِّ جمود دوال العرض :

تحدث هذه الحالة عندما تكون الزِّيادة المستمرة في الطَّلب الكلِّيِّ مقترنةً بعدم مرونة دوال العرض، فإذا كان الاقتصاد القوميُّ يعمل عند مستوى أقل مِنْ وضع التَّشغيل الكامل فإنَّ الزِّيادة في الطَّلب الكلِّيِّ تؤدي إلى المزيد مِنَ الإنتاج والتَّوظيف مع ارتفاعٍ طفيفٍ في مستوى الأسعار، وهذا يؤدي بدوره إلى المزيد مِنَ الإنتاج و التَّوظيف ، لكن في ظلِّ جمود دوال العرض ينشأ عنها ظهور مناطق اختناق أثناء التَّوسع في الإنتاج ،وهنا تتِّجه تكلفة الإنتاج و بالتَّالي المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، بسبب عدم توافر بعض مستلزمات الإنتاج وكذلك عدم توافر العمالة المَطلوبة ،وبالتَّالي تتَّجه الأجور نحو الارتفاع وهذا العجز في العرض مِنْ مستلزمات الإنتاج و العمالة كماً ونوعاً يطلق عليه جمود دوال العرض(Jonsson,2004 :P.5).

●الحالة الثَّالثة التَّضخُّم المُستورَد :

يمكن تعريف التَّضخُّم المُستورَد على أنَّه ذلك التَّضخُّم الَّذي يَمسُّ السُّوق الوطنيَّة نتيجة ارتفاع أسعار السِّلع و الخِدْمَات المُستورَدة مِنَ البلد المُصدر، و مِنْ خلال هذا التَّعريف البسيط يتضح أنَّ تأثير التَّضخُّم المُستورَد يرتفع كلما زاد انكشاف السُّوق الوطنيَّة وعدم قدرتها على تلبية حاجاتها مِنْ خلال الإنتاج المحلِّيِّ، حيث أنَّ ارتفاع الميل الحدِّي للاستيراد و طبيعة هيكل السِّلع المُستورَدة يعدان العامِلان الأساسيان في تحديد مدى تأثير التَّضخُّم المُستورَد على السُّوق المحلِّيَّة، مِمَّا يرفع مِنْ نسب التَّبعية الاقتصاديَّة لهذه الدُّول (تومي، 2004: ص30)، كما تتوقف مدى درجة انتقال مُعدَّلات التَّضخُّم مِنَ الخارج إلى داخل الدَّولة على نظام سعر الصَّرف الَّذي تتبعه الدَّولة، فإذا كانت الدَّولة تثبت عملتها كان معنى ذلك أنَّ مُعدَّلات التَّضخُّم السَّائدة في الخارج سوف تنتقل بالكامل إلى داخل الدَّولة.

●الحالة الرَّابعة انخفاض قيمة صرف العملة الوطنيَّة:

يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنيَّة تجاه العملات الأُخرى إلى ارتفاع مُعدَّلات التَّضخُّم، و بذلك يتأثر سعر الصَّرف مِمَّا يؤدي إلى زيادة عدد وحدات مِنَ العملة الوطنيَّة الَّتي يتمُّ تبادلها بوحدةٍ واحدةٍ مِنَ العملة الأجنبيَّة (حاكم، 2003: ص 70)، كما يتسبب التَّضخُّم في هروب رؤوس الأموال للخارج ، وعرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبيَّة المُباشرة، و هذا ما سينعكس بالسَّلب على ميزان المَدفوعات ، مِمَّا يضطر الدُّول لتمويل عجزها في الحساب الجاري بالاستدانة وهذا ما شرحه الاقتصاديُّ السُّويدي "جوستاف كاسل 1920" في نظريته المعروفة بنظرية القدرة الشِّرائيَّة للعملة ،حيث فسر أنَّ اختلاف أسعار الصَّرف بين البلدين ما هو في الحقيقة إلَّا انعكاس لاختلاف نسب التَّضخُّم بينهما .(الدولرة، 2003: ص63-66)

بإيجاز:

شكل (2-1)

إعداد الباحثة

- **المَبحثُ الثَّالث: تطور تكاليف الإنتاج في الاقتصاد السُّوريِّ:**

عند محاولة رصد التَّغيُّرات في تكاليف الإنتاج في الاقتصاد السُّوريِّ لمعرفة ما إذا كان هناك ارتفاعٌ في تكاليف الإنتاج مِنْ عدمه ،كان مِنَ الضَّروري تحديد المُؤشِّرات الَّتي يمكن الاعتماد عليها لرصد هذه التَّغيُّرات في التَّكاليف ، وقد تبين مِنْ خلال التَّحليل السَّابق أن التَّضخُّم النَّاجم عن ضغط التَّكلفة يعود إلى :

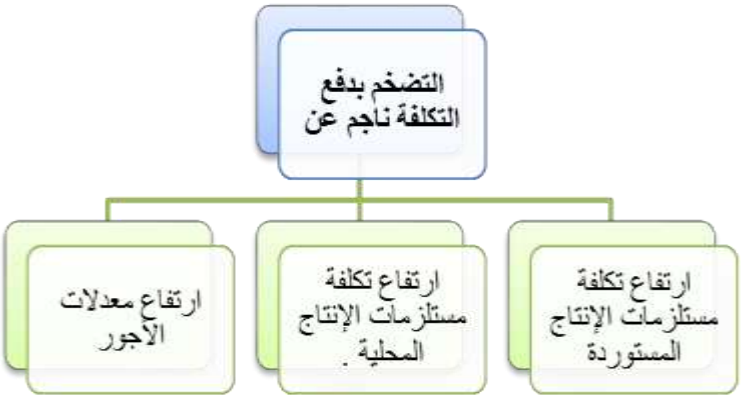

شكل (3-1)

إعداد الباحثة

وسنعمل على دراسة هذه العناصر في الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة 1996- 2010 على النَّحو التَّالي:

3-1 ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج في الاقتصاد السُّوريِّ :

سيتم بداية عرض قيمة مستلزمات الإنتاج (الإنتاج الوسيط) والنَّاتج المحلِّيُّ الإجماليُّ بتكلفة عوامل الإنتاج كما هو موضح في الجَّدول (3-1) ،بعد إيضاح قيمة مستلزمات الإنتاج سنعمل على حساب كلٍّ مِنَ النِّسب التَّالية:

1. قيمة مستلزمات الإنتاج إلى الإنتاج الإجماليِّ بأسعار المُنتِج: ارتفاع نسبة مستلزمات الإنتاج مِنْ قيمة الإنتاج يعني أنَّ أي ارتفاع في تكلفة المستلزمات الإنتاج سوف ينعكس أيضاً على تكلفة الإنتاج.
2. نسبة الوَارِدات مِنَ السِّلع الوسيطة إلى قيمة مُستلزمات الإنتاج.
3. نسبة مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة إلى قيمة مستلزمات الإنتاج.

4. نسبة الوَارِدات مِنَ السِّلع الوسيطة إلى إجمالي الوَارِدات: في حال ارتفاع هذه النِّسبة فإنَّ الارتفاع في أسعار الوَارِدات سوف ينعكسُ بشكلٍ أكبرٍ على تكلفة الواردات مِنَ السِّلع الوسيطة، و الَّتي تنعكس بدورها على تكلفة مستلزمات الإنتاج وبشكلٍ خاصٍّ إذا كانت نسبة الواردات مِنَ السِّلع الوسيطة إلى قيمة مستلزمات الإنتاج مرتفعة.

5. نسبة الواردات إلى النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ(الميل المتوسط للاستيراد) : ففي ظلِّ ارتفاع هذه النِّسبة يكون الاقتصاد القوميُّ معرضٌ بشكلٍ أكبرٍ للإصابة بالتَّضخُّم المُستورَد.

جَدول (3-1) قيمة مستلزمات الإنتاج (الإنتاج الوسيط) والنَّاتج المحلِّيُ الإجماليُ بتكلفة عوامل الإنتاج في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1996-2010)

الأعوام	الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية	قيمة مستلزمات الإنتاج الكلية	الواردات	الواردات من السلع الوسيطة	مستلزمات الإنتاج المحلية	نسبة مستلزمات الإنتاج الكلية إلى الإنتاج المحلي بسعر المنتج	نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى إجمالي الواردات	نسبة الواردات من السلع الوسيطة إلى قيمة مستلزمات الإنتاج	نسبة مستلزمات الإنتاج المحلية إلى قيمة مستلزمات الإنتاج	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج
1996	1196114	639444	505257	263135	33189	472068	42.24	12.61	6.57	93.43	41.15
1997	1314899	689242	569330	252019	36429	532901	43.30	14.45	6.40	93.60	36.56
1998	1407164	758970	616720	244213	25713	591007	43.83	10.53	4.17	95.83	32.18
1999	1440023	785058	620931	262041	25436	595495	43.12	9.71	4.10	95.90	33.38
2000	1557800	879387	653177	263868	120855	532322	41.93	45.80	18.50	81.50	30.01
المتوسط							42.88	15.35	6.68	91.89	34.45
2001	1617842	949419	651459	296893	135491	515968	40.27	45.64	20.80	79.20	31.27
2002	1737055	986278	714751	324176	136026	578725	41.15	41.96	19.03	80.97	32.87
2003	1855898	1032002	781735	315151	143288	638447	42.12	45.47	18.33	81.67	30.54
2004	2174192	1294049	907301	477186	128497	778804	41.73	26.93	14.16	85.84	36.88
2005	2654582	1602040	1148145	588876	350109	798036	43.25	59.45	30.49	69.51	36.76
المتوسط							41.69	42.54	19.92	79.24	33.56
2006	2991522	1883700	1265119	607587	355399	909720	42.29	58.49	28.09	71.91	32.25
2007	3468800	2200551	1447963	736573	499165	948798	41.74	67.77	34.47	65.53	33.47
2008	4161910	2690286	1713849	897602	668523	1045326	41.18	74.48	39.01	60.99	33.36
2009	4330181	2454352	1809475	778505	507736	1301739	41.79	65.22	28.06	71.94	31.72
2010	4937363	2779424	2145587	784658	534117	1611470	43.46	68.07	24.89	75.11	28.23
المتوسط							42.08	66.60	30.50	68.90	31.75

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية قسم الحسابات القومية.

يتضح مِنَ خلال الجَّدول ما يلي :

1. في حين انخفضت نسبة الواردات إلى النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ مِنَ34.45% كمتوسطٍ للفترة 1996-2000 إلى 33.56% كمتوسطٍ للفترة 2001-2005 ،ثُمَّ إلى 31.75% للفترة 2006-2010 ، ارتفعت نسبة الوَارِدات مِنَ السِّلع الوسيطة إلى إجمالي الواردات مِنْ 15.35% كمتوسط للفترة 1996-2000 إلى 42.54%كمتوسط للفترة 2001-2005 ،ثُمَّ إلى 66.60% للفترة 2006-2010 .

2. نسبة الواردات مِنَ السِّلع الوسيطة إلى جملة مستلزمات الإنتاج في حالة تزايد حيث ارتفعت هذه النِّسب مِنْ 6.68%كمتوسطٍ للفترة 1996-2000 إلى 19.92% كمتوسطٍ للفترة 2001-2005 ،ثُمَّ إلى 30.50% للفترة 2006-2010.

تعتبر زيادة الأهمية النسبية لقيمة الواردات من السلع الوسيطة محصلة لسياسة الدولة التنموية و التجارية حيث بدأت الحكومة السورية منذ عام 2000 بتطوير سياسة تجارية تهدف إلى تشجيع التصدير والاستيراد عن طريق تخفيف القيود وتبسيط الاجراءات حيث هدفت السياسة التجارية إلى تطوير الصناعة في القطاعين العام والخاص من خلال التخلي عن مهمة تأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل الاستيراد للقطاع الخاص إذ سمحت للقطاع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية لتشغيل معامله بطرائقه الخاصة كما سمحت للقطاع العام باستيراد مستلزماته من خلال حصيلة صادراته كما أعفيت معظم السلع المستوردة من السلفة النقدية المستحقة للمصرف التجاري، وابتداءا من عام 2003 جرى فك الربط بين التصدير والاستيراد حيث كان لا يسمح بالاستيراد إلا بعد الحصول على القطع الأجنبي المخصص للتصدير

3. نسبة مستلزمات الإنتاج المحلية إلى جملة مستلزمات الإنتاج في حالة تناقص حيث انخفضت هذه النِّسب مِنْ 91.89% كمتوسطٍ للفترة 1996-2000 إلى 79.24% كمتوسطٍ للفترة 2001-2005 ،ثُمَّ إلى 68.90% للفترة 2006-2010 ،هذا في الوقت الَّذي اتجهت فيه نسبة مستلزمات الإنتاج إلى إجماليِّ الإنتاج خلال الفترة المَدروسَة نحو الاستقرار بحدود 42%.

مما سبق نستنتج مايلي:

بما أنَّ نسبة الواردات مِنَ السِّلع الوسيطة إلى جملة الواردات في حالة تزايد خلال الفترة 1996-2010 ،وفي ذات الوقت كانت نسبة الواردات مِنَ السِّلع الوسيطة إلى جملة مستلزمات الإنتاج تتَّجه نحو الارتفاع ،وبالتَّالي إيُّ ارتفاعٍ في أسعار الوَارِدات سوف ينعكس بشكلٍ ملحوظٍ على أسعار الواردات مِنَ السِّلع الوسيطة الَّتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع أسعار تكلفة مستلزمات الإنتاج.

3-1- تأثيرُ التَّغيُّرات في أسعار مستلزمات الإنتاج المُستورَدة والمحلِّيَّة على تكلفة الإنتاج في الاقتصاد السُّوريِّ:

للتَّعرف على تأثير التَّغيُّرات في أسعار مستلزمات الإنتاج المُستورَدة و المحلِّيَّة على تكلفة الإنتاج في الاقتصاد السُّوريِّ ،تمَّ إعداد الجَّدول التَّالي:

جدول (3-2)الرَّقم القياسيُّ لأسعار الواردات وأسعار السِّلع الوسيطة المحلِّيَّة في الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة (1996-2010)

الأعوام	الرقم القياسي لأسعار الوردات	معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار الواردات (%)	الرقم القياسي لأسعار السلع الوسيطة المحلية	معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار السلع الوسيطة المحلية (%)
1995	79	-	74	-
1996	100	26.62	81	9.79
1997	97	-2.64	91	12.24
1998	101	3.47	90	-0.78
1999	97	-3.79	94	3.80
2000	100	3.18	100	6.53
المتوسط		5.37		6.32
2001	102	1.95	96	-4.25
2002	104	2.23	102	6.20
2003	106	1.36	108	6.02
2004	114	8.02	117	8.86
2005	112	-2.05	134	14.59
المتوسط		2.30		6.29
2006	132	18.18	143	6.55
2007	144	8.90	157	9.49
2008	163	13.21	181	15.65
2009	183	12.58	180	-0.56
2010	161	-12.44	206	14.42
المتوسط		8.09		9.11

المصدر:الأرقام محسوبة من قبل الباحث بالاعتماد على أرقام المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية قسم الحسابات القومية.

1. عام 2001 انخفاض:

يتَّضح مِنَ الجَّدول السَّابق مايلي :

1. مُعدَّل التَّغيُّر في الرَّقم القياسيِّ لأسعار الواردات خلال الفترة المدروسة بلغ أعلى قيمةٍ له عام 1996 بمُعدَّل 26.62%، ثُمَّ اتجه نحو الانخفاض بعد هذا العام محقِّقاً قيماً سالبةً خلال بعض السَّنوات كما هو موضحٌ بالجَّدول.

وقد بَلَغَ هذا المُعدَّل (5.37%) كمتوسطٍ للفترة 1996-2000، ثُمَّ عاود الانخفاض إلى (2.30%) خلال الفترة 2001-2005، ليعاود الارتفاع إلى (8.09%) خلال الفترة 2006-2010، ويرجع هذا الارتفاع بشكلٍ أساسيٍّ إلى تأثير الأزمة الماليَّة العالميَّة عام 2008، إلا أن استقرار سعر صرف الليرة السورية عام 2010 يعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في انخفاض أسعار الواردات النهائية والوسيطة وبالتالي انخفاض الرقم القياسي لأسعار الواردات.

ومعنَى ذلك أنَّ تأثير الارتفاع في تكلفة الواردات مِنَ السِّلع الوسيطة على تكلفة مستلزمات الإنتاج ومن ثُمَّ على تكلفة الإنتاج في الاقتصاد السُّوريِّ يُمكِن أنْ تكون خلال الفترة 2006-2010 أعلى مِنْ باقي الفترات .

2. بالنَّظر إلى الرَّقم القياسيِّ لأسعار السِّلع الوسيطة المحلِّيَّة نجدُ أنَّ مُعدَّل التَّغير في هذا الرَّقم قد ظل مستقراً خلال الفترتين 1996–2000 و 2001–2005 عند حدود(6.30%) تقريباً، إلا أن هذا الاستقرار بالمتوسط يخفي بداخله تذبذبات بين السنوات المدروسة حيث نلاحظ ارتفاع الرقم القياسي لأسعار السلع المحلية عام 2005 إلى 134 نتيجة ارتفاع أسعار الغزول القطنية بنسبة 6% بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مواد البناء .

ثُمَّ ارتفع معدل التغير في الرَّقم القياسيِّ لأسعار السِّلع الوسيطة المحلِّيَّة خلال الفترة 2006–2010 إلى (9.11%) حيث بلغ أعلى قيمة له(15.56%) عام 2008 نتيجة رفع الحكومة لسعر زيت الديزل (المازوت) من 7.3إلى 25 ل .س للتر، وزيت الوقود (الفيول) من 6 إلى 9 ل. س للتر، والكيروسين من 22.7 إلى 40 ل .س للتر، والبنزين من 36 إلى 40 ل .س للتر (مشاورات المادة الرابعة ، 2009:ص13) معاوداً الانخفاض إلى () عام 2009وقررت الحكومة عام 2009 التراجع في الرقم يمكن إرجاعةإلى تخفيض سعر المازوت من 25 إلى 20 حيث تشكل تكلفة المازوت على الصناعات التحويلية 7% انخفاض نتيجة قرار الحكومة وتخفيض سعر الفيول من 9000إلى 7500

مِمَّا سبق نستنتج أنَّ الارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة والمُستورَدة لهما أثرٌ على تكلفة الإنتاج في الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة 2006–2010 ،حيث هناك ارتفاع في أسعار الوَاردات (باستثناء 2010الذي يعود فيه ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكلٍ أساسيٍّ للسِّلع الوسيطة المحلِّيَّة)، بينما خلال الفترة 2001–2005 كان تأثيرُ الارتفاع في أسعار مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة على تكلفة الإنتاج هو الأقوى.

3–2 مُعدَّلات الأجور في الاقتصاد السُّوريِّ:

لمعرفة ما إذا كان الاقتصاد السُّوريُّ يعاني مِنْ حالة ارتفاعٍ في مُعدَّلات الأجور بالشَّكل الَّذي يسببُ حالة تضخُّمٍ بدفع الكلفة ،لا بد مِنْ حساب تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور وذلك مِنْ خلال العلاقة التَّالية :

$$\text{تكلفة وحدة النَّاتج من الأجر الحقيقيِّ} = \frac{\text{متوسط الأجر النقدي}}{\text{متوسط الإنتاجية}}$$

والجَّدول (2–3) يوضِّح تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجر الحقيقيِّ على مُستَوى الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة 1996–2010 ،ولم نستطع إكمال السِّلسة خلال عامي 1997–1998 لعدم توافر البَيانات المطلوبة .

جدول (3–3) تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجر الحقيقيِّ في الجمهورية العربية السورية

الأعوام	متوسط الإنتاجية (بالليرة السورية) 1	متوسط الأجر النقدي (بالليرة السورية) 2	تكلفة وحدة الناتج من الأجر الحقيقي 2÷1	معدل نمو تكلفة وحدة الناتج من الأجر(%)
1996	200784.76	3000	1.49	
1999	219400.90	4200	1.91	28.12
2000	202467.10	4500	2.22	16.10
2001	198507.19	4859	2.45	10.13
2002	210032.52	6029	2.87	17.27
2003	227971.88	6380	2.80	−2.51
2004	250927.42	6380	3.00	7.20

2005	246450.35	7727	3.14	4.51
2006	250019.75	8696	3.48	10.93
2007	259611.75	9017	3.47	−0.14
2008	276721.37	10740	3.88	11.74
2009	284209.97	11096	3.90	0.59
2010	290773.92	11344	3.90	−0.07

المصدر :العمودان (1) و(2) بيانات المكتب المركزي للإحصاء قسم الحسابات القومية وقسم الدراسات السكانية (تم عدم ذكر السنوات 1997–1998) لعدم توافر البيانات الكافية حول الموضوع، العمودان (3)و (4) حسبت من قبل الباحثة.

يتضح مِنْ خلال الجَّدول أنَّ مُعدَّل النُّموِّ في تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجر كان في معظم السَّنوات بالقيم السَّالبة، ويدلُّ ذلك على أنَّ مُعدَّل النُّموِّ في الأجر النَّقديِّ كان أعلى مِنْ مُعدَّل النُّموِّ في متوسط الإنتاجيَّة بالشَّكل الَّذي أدَّى إلى الانخفاض المُستمِر في تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور .

لذا يمكن القول أنَّ الارتفاع في مُعدَّل الأجور في الاقتصاد السُّوريِّ ليس من مسببات ارتفاع مُعدَّلات التَّضخُّم في سورية.

●المَبحثُ الرَّابع :تأثِّير تكاليف الإنتاج على المُستوَى العام للأسعار في الاقتصاد السُّوريِّ:

تستهدف الدِّارسة قياس تأثِّير تكاليف الإنتاج على التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة 1996–2010 ،وتحقيقاً لهذا الهدف سوف تَعتمِد الدِّراسة الرَّقم القياسيَّ الضِّمنيَّ كمتغيِّرٍ تابع كما ستعتمد على كلٍّ مِنْ قيمة مستلزمات الإنتاج (بشقيه المحلِّيِّ والمُستورَد) و تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجر كمُتغيِّراتٍ مستقلةٍ كما هو موضحٌ في الجَّدول التَّالي:

جدول (4–1)[1]مُتغيِّرات الدِّراسة

الأعوام	المتغيِّر التَّابع	المتغيِّرات المُستقِلة			
	الرَّقم القياسي الضمني	تكلفة وحدة الناتج من الاجور	قيمة مستلزمات الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج المحلية	قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة
1996	83.2	66.93	505257	472068	33189
1997	85.5	-	569330	532901	36429
1998	84.8	-	616720	591007	25713
1999	91.2	52.24	620931	595495	25436
2000	100.0	44.99	653177	532322	120855
2001	102.9	40.85	651459	515968	135491
2002	100.9	34.84	714751	578725	136026
2003	105.4	35.73	781735	638447	143288
2004	116.3	39.33	907301	778804	128497
2005	130.2	31.89	1148145	798036	350109
2006	142.1	28.75	1265119	909720	355399
2007	157.4	28.79	1447963	948798	499165
2008	182.5	25.77	1713849	1045326	668523
2009	177.4	25.61	1809475	1301739	507736
2010	190.0	25.63	2145587	1611470	534117

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية

[1] **بيانات المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية .**

4-1اختبار الفرضيات:

سنعتمد على برنامج spss لاختبار الفرضيات وذلك بعد إدخال البيانات الأساسيَّة لتحليلها ،وفي سبيل ذلك سنقوم بترميز مُتغيِّرات الدِّراسة كما يلي :

- المتغيِّر التَّابع : الرَّقم القياسيُّ الضِّمنيُّ Y
- المتغيِّرات المُستقِلة:

تكلفة وحدة الناتج من الاجور X_1	قيمة مستلزمات الإنتاج X_2	قيمة مستلزمات الإنتاج المحلية X_3	قيمة مستلزمات الإنتاج المستوردة X_4

بداية سنقيس مدى وجود علاقةِ ارتباطٍ بين المتغيِّرات المُستقِلة وبين المتغيِّر التَّابع وذلك في ضوء البَيانات الثَّانوية الَّتي حصلنا عليها مِنَ المكتب المركزيِّ للإحصاء.

جدول(4-2)

Correlations

Y		
1	Pearson Correlation	Y
.	Sig. (2-tailed)	
15	N	
-.818(**)	Pearson Correlation	X1
.001	Sig. (2-tailed)	
15	N	
.988(**)	Pearson Correlation	X2
.000	Sig. (2-tailed)	
15	N	
.934(**)	Pearson Correlation	X3
.000	Sig. (2-tailed)	
15	N	
.974(**)	Pearson Correlation	X4
.000	Sig. (2-tailed)	
15	N	

****Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

الجدول من إعداد الباحثة

مِنْ خلال الجَّدول السَّابق نلاحظ أنَّ:

1. علاقة الارتباط بيرسون Pearson Correlation بين المتغيِّرات المُستقِلة وبين المتغيِّر التَّابع كانت بمجملها عالية وبشكلٍ خاصٍّ قيمة مستلزمات الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة وقيمة مستلزمات الإنتاج المُستورَدة ،حيث كانت علاقتها مع المتغيِّر التَّابع "الرَّقم القياسيُّ الضِّمنيُّ" علاقةً طرديَّةً وعاليةً تجاوزت 93% ، وكانت علاقة الارتباط بَيْنَ قيمة مستلزمات الإنتاج و الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ هي الأعلى حيث بلَغَتْ قيمتها حوالي 99% ، كما كانت قيمة المعنويَّة لجميع العلاقات السَّابقة هي تامة حيث بلَغَتْ قيمة Sig الصفر .

2. علاقة الارتباط بين تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور وبين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ هي علاقةٌ عكسيَّةٌ، حيث كانت قيمة مُعامِل الارتباط بيرسون سالبةً ، كما أنَّ قيمة المَعنويَّة كانت جيدة حيثُ لم تتجاوز مقياس المعنوية المُعتَمد

(0.05) ،وبالتَّالي فإنَّ العلاقة بين هذين المتغيِّرين هي علاقة ارتباطٍ عاليةٍ ومعنويَّةٍ ولكنها عكسيَّة على خلاف المتغيِّرات المُستقِلة السَّابقة.

ومِمَّا سبق نستنتج وجود علاقة ارتباطٍ ذات دلالةٍ معنويَّةٍ بين قيمة مستلزمات الإنتاج و قيمة مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة و قيمة مستلزمات الإنتاج المُستورَدة و تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور وبين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ.

وبذلك نستطيع قبول الفرضية الرَّئيسيَّة للبحث الَّتي تنص على أنَّ ارتفاع تكاليف الإنتاج ساهمت بشكلٍ أساسيٍّ في ظاهرة التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ ،و للتَّعرف على طبيعة العلاقة سنقوم بدراسة مُنحنَى الانحدار الَّذي يُعبِّر عن هذه العَلاقة بين المتغيِّرات المُستقِلة وبين المتغيِّر التَّابع ، وسنقوم بدايةً بدراسة مُنحنَى الانحدار البسيط المُعبِّر عن علاقة كلِّ مُتغيِّرٍ مستقلٍ على حدى وبين المتغيِّر التَّابع ، ومِنْ ثُمَّ سنقوم بدراسة منحنى الانحدار المُتعدِّد بين كافة المتغيِّرات المُستقِلة والمتغيِّر التَّابع.

1. معادلة الانحدار البسيط بين تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور وبين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ:

الجَّدول التَّالي يبين كلَّ مِنْ مُعامِل الارتباط والتَّحديد المُتعلِّقَين بكلٍّ مِنَ المتغيِّر التَّابع وتكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور.

جدول(4-3)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
22.23458	.640	.670	.818(a)	1

a الجدول من إعداد الباحثة Predictors: (Constant), X2

الجَّدول السَّابق يبين لنا مُعامِل الارتباط بيرسون الَّذي سبق وأشرنا إليه ،كما يوضِّح الجَّدول السَّابق مُعامل التَّحديد R^2 (مربع مُعامِل الارتباط) حيثُ بلغت قيمته 0.670 وهي قيمةٌ عاليةٌ أيضاً ،وهو مُعامِل يُستخدَم لمعرفة مدى جودة التَّوفيق لخط الانحدار المُقدر للمُتغيَّر التَّابع على المتغيِّر المُستقِل، و بما أنَّه عبارةٌ عن مُربع مُعامِل الارتباط لذلك فقيمته تكون دائماً موجبةٌ ومحصورةٌ بين الصِّفر و الواحد، وهو يقيس نسبة التَّغيُّر في المُتغيِّر التَّابع نتيجة تَغيُّر المُتغيِّر المُستقِل، أيْ أنَّه يوضِّح نسبةَ مساهمة المُتغيِّر المُستقِل في التَّغيُّر الحاصل في المُتغيِّر التَّابع. أمَّا بالنِّسبة لجدول المُعامِلات فكان كما يلي:

جدول(4-4)

Coefficients(a)

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
.000	10.793		20.543	221.723	(Constant)	1
.001	-4.722	-.818	.529	-2.499	X1	

a الجدول من إعداد الباحثة Dependent Variable: Y

الجَّدول السَّابق هو جدول المُعامِلات ويحتوي على:

-مُعامِلات المُتغيِّرات الَّتي دخلت المعادلة الموجودة في العمود B .

-الخطأ المعياريُّ لكلِّ عمود في عمود Std.Error.

-مُعامِلات المُتغيِّرات المُستقِلة الَّتي دخلت المعادلة بعد تحويلها إلى علاماتٍ معياريَّةٍ Standardization مَوجودةٌ في عمود Beta المقابل لكلِّ مُتغيَّر، وفي العمودين الأخيرين من هذا الجَّدول تظهر قيمة الإحصائيِّ t ومُستَوى

الدَّلالة الخاصتين باختبار دلالة قيمة Beta، وبما أنَّ قيمة.Sig المقابلة لقيم Beta أقل مِنْ 0.05 ،فهذا يعني أنَّ المُتغيِّر المقابل لهذه القيم له أثرٌ كبيرٌ ذو دلالةٍ إحصائيَّة ، ومِنْ خلال هذا الجَّدول يمكن كتابة معادلة الانحدار أو التَّنبؤ التَّالية:

$$Y=-2.499*X_1+221.723$$

2. معادلة الانحدار البسيط بين قيمة مستلزمات الإنتاج وبين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ:

الجَّدول التَّالي يبين كلٌّ مِنْ مُعامِل الارتباط والتَّحديد المتعلِّقين بكلٍّ مِنَ المُتغيِّر التَّابع وقيمة مستلزمات الإنتاج:

جدول(4-5)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
6.06662	.974	.976	.988(a)	1

a Predictors: (Constant), X2 الجدول من إعداد الباحثة

كما سبق وأوردنا فإنَّ علاقة الارتباط بين المتغيِّرين (مستلزمات الإنتاج و الرَّقم القياسيُّ الضِّمنيُّ) هي علاقةٌ طرديَّةٌ موجبةٌ قيمتها 0.988 ذات معنويةٍ تامةٍ ،كما أنَّ قيمة مُعامِل التَّحديد R^2 أيضاً كانت عاليةً 0.976 ، وهذا يعني أنَّ المُتغيِّر المُستقِل والدَّاخل في الدَّالة يفسر حوالي 98% مِنَ التَّغيُّرات الحاصلة في الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ. أمَّا فيما يتعلَّق بجدول المُعامِلات فكان على النَّحو التَّالي :

جدول(4-6)

Coefficients(a)

ig.	T	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	B		Model
000	13.968		3.568	49.832	(Constant)	1
000	22.927	.988	.000	7.088E-05	X2	

a الجدول من إعداد الباحثة Dependent Variable: Y

من خلال الجَّدول السَّابق نلاحظ أنَّه مع وجود علاقة الارتباط القوية بين قيمة مستلزمات الإنتاج وبين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ إلَّا أنَّ درجة تأثير المُتغيِّر المُستقِل بالمتغيِّر التَّابع هنا هي قليلة جداً وذلك كما ورد في عمود "Unstandardized CoefficientsB" حيث كانت قيمة X_2 المقابلة في العمود B هي 7.088E-05، وبالتَّالي يمكننا صياغة معادلة الانحدار البسيط بين المتغيِّرين التَّابع والمستقل هنا هي على الشَّكل التَّالي :

$$Y=0.00007088 *X_2 + 49.832$$

3. معادلة الانحدار البسيط بين قيمة مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة وبين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ:

الجَّدول التَّالي هو لتحديد مُعامِل الارتباط و التَّحديد وقد كانت النَّتائج كالتَّالي:

جدول(4-7)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
13.95462	.862	.872	.934(a)	1

a الجَّدول من إعداد الباحثة Predictors: (Constant), X3

من الجَّدول السَّابق نلاحظ أنَّ قيمة كلٌّ مِنْ مُعامِل الارتباط بيرسون ومُعامِل التَّحديد كانتا كبيرتان، وهما يدلَّان على متانة العلاقة بين المتغيِّر التَّابع والمُستقِل ،ولتحديد الخط المُنحني الَّذي يُعبِّر عن هذه العلاقة قمنا باستخلاص جدول المُعامِلات على النَّحو التَّالي :

جدول(4-8)

Coefficients(a)

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
.002	3.951		9.709	38.360	(Constant)	1
.000	9.423	.934	.000	.000	X3	

a Dependent Variable: Y الجَّدول من إعداد الباحثة

بالنظر إلى الجَّدول السَّابق نلاحظ أنَّ قيمة B المقابلة للمُتغيِّر المُستقِل الثَّالث والَّذي هو قيمة مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة كانت صفرية، وبالتَّالي فإنَّنا نستطيع أنْ نحدِّد العلاقة بين المتغيِّر التَّابع والمُستقِل مِنْ خلال قيمة Beta في عمود Standardized Coefficients، و كانت قيمته 0.934 ، وتكتب معادلة الانحدار على الشَّكل التَّالي :

$$Y=.934 *X_3$$

4. معادلة الانحدار البسيط بين قيمة مستلزمات الإنتاج المُستورَدة وبين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ:

الجَّدولين التَّاليين يبينان قيمة كلٌّ مِنْ مُعامِل الارتباط والتَّحديد للعلاقة بين المُتغيِّرين التَّابع والمُستقِل ويحدِّدان نمط واتجاه العلاقة بينهما.

جدول(4-9)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
8.76431	.946	.950	.974(a)	1

a Predictors: (Constant), X4

جدول(4-10)

Coefficients(a)

ig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Model
		Beta	Std. Error	B		
000	23.524		3.482	81.900	(Constant)	1
000	15.655	.974	.000	.000	X4	

a Dependent Variable: Y الجَّدول من إعداد الباحثة

من خلال الجَّدولين السَّابقين نجد أنَّ قيمة مُعامِل الارتباط كانت كما أسلفنا الذِّكر هي 0.947 بين قيمة مُستلزمات الإنتاج المُستورَدة وبين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ، كما أنَّ قيمة مُعامِل التَّحديد كانت 0.950 وهي قيمةٌ عاليةٌ أيضاً ،أمَّا فيما يتعلَّق بجدول المُعامِلات فقد كانت قيمة B المعبرة عن الثَّابت الأساسي صفرية ،وبالتَّالي نستطيع اللجوء إلى عمودStandardized CoefficientsBeta لنستخلص المعادلة المعبرة عن العلاقة والَّتي يمكن صياغتهاعلى الشَّكل التَّالي: $Y=.974* X_4$

5.معادلة الانحدار المُتعدِّد بين المُتغيِّرات المُستقِلة والمُتغيِّر التَّابع:

مِنْ خلال الجَّداول التَّالية ستبين الباحثة ما هو أثر وجود أربع مُتغيِّراتٍ مُستقِلةٍ تؤثر سويَّةً على مُتغيِّرٍ واحدٍ ،بعد أنَّ درسنا كلَّ مُتغيِّرٍ مِنَ المُتغيِّرات المُستقِلة على حدى وأثره على المتغيِّر التَّابع.

جدول(4-11)

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
3.17897	.993	.994	.997(a)	1

الجَّدول من إعداد الباحثة a Predictors: (Constant), X4, X1, X3

من خلال الجَّدول السَّابق نلاحظ أنَّ علاقة الارتباط الكلِّيَّة بين المُتغيِّرات المُستقِلة والمُتغيِّر التَّابع هي علاقةٌ كبيرةٌ، حيث بلغت 0.997 وهي قيمةٌ عاليةٌ جداً، كما كان مُعامِل التَّحديد للمُتغيِّرات هو 0.994 وهي قيمةٌ عاليةٌ أيضاً ،ومِنَ الملاحظ أنَّ البرنامج قام باستبعاد قيمة المُتغيِّر X2 وأبقى على المتغيِّرات البقية، ويرجع سبب الاستبعاد إلى أنَّ قيمة مستلزمات الإنتاج تساوي قيمة مُستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة مضافاً إليها قيمة مستلزمات الإنتاج المُستورَدة وبالتَّالي فإنَّ المُتغيِّر الثَّاني يتضمن كلى المتغيِّرين، ولتوضيح اتجاه العلاقة فإن جدول المُعامِلات يمكن أنْ يعبر عنها كما يلي:

جدول(4-12)

Coefficients(a)

ig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients			Mode l
		Beta	Std. Error	B		
000	9.200		7.335	67.480	(Constant)	
407	-.870	-.037	.131	-.114	X1	
000	9.194	.415	.000	4.538E-05	X3	
000	11.00 4	.594	.000	.000	X4	

الجَّدول من إعداد الباحثة a Dependent Variable: y1

بالنَّظر إلى الجَّدول السَّابق نرى أنَّ معنوية العلاقة .Sig بين تكلفة وحدة النَّاتج من الأجور وبين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ كانت غير معنوية عند إدخالها في معادلة الانحدار المُتعدِّد ،مع العلم أنَّ تأثير تكلفة وحدة النَّاتج في حال كانت مُتغيَّراً وحيداً مع إهمال باقي المُتغيِّرات كانت معنوية وعالية ولكن عكسيَّة ،أمَّا عند وجود مُتغيِّرات أُخرى مُؤثرة على الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ فإنَّ علاقة الارتباط لها تكون غير مبررة إحصائيَّاً، وبالتَّالي في حالة الانحدار المُتعدِّد فإنَّه لا يوجد أثر ذو دلالةٍ معنويَّة لتكلفة وحدة النَّاتج من الأجور على الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ ، بينما مُتغيِّرَي مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة و مستلزمات الإنتاج المُستورَدة فإنَّ المعادلة المعبرة عن تأثيرهما على المُتغيِّر التَّابع (الرَّقم القياسيُّ الضمنيُّ) يمكن صياغتها كما يلي:

$$Y=.415* X_3 +.594* X_4$$

$$Y=0.00004538*X3+67.480$$

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

في ضوء التَّحليل النَّظريِّ والتَّطبيقيِّ لأبعاد ظاهرة تضخُّم التَّكاليف في الاقتصاد السُّوريِّ تنتهي الدِّراسة إلى النَّتائج التَّالية :

1. عند بحث أسباب التَّضخُّم بدفع الكلفة في الاقتصاد السُّوري تناولت الدِّراسة مجموعة العناصر الَّتي تتَعلَّقُ بارتفاع تكاليف الإنتاج وتشمل:(تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور، مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة، مستلزمات الإنتاج المُستورَدة) وقد تبين مايلي :

- مُعدَّل نموِّ تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور على مُستوَى الاقتصاد القوميِّ كان بالقيم السَّالبة في مُعظَم السَّنوات، ومعنى ذلك أنَّ مُعدَّل النُّموَّ في الإنتاجيِّة كان أعلى مِنْ مُعدَّل النُّموِّ في الأجور.
- حدوث ارتفاعٍ في أسعار السِّلع الوسيطة المحلِّيَّة ناجمٌ عن الهدر وعدم استخدام التِّقنيات المتطورةِ وأساليب العمل الحديثة، إضافةً إلى عدمِ وجود بنيةٍ اقتصاديَّةٍ أساسيَّةٍ متطورة تَستخْدِم وتوظِّفُ بفعَّاليَّةٍ كبيرةٍ.
- حدوث ارتفاعٍ في تكلفة السِّلع الوسيطة المُستورَدة وبشكلٍ خاصٍّ خلال الفترة 2000–2010 نتيجةَ ارتفاع أسعار الواردات، حيثُ يلاحظ أنَّ هناك تخفيضٌ رسميٌّ لقيمة الليرة السُّوريَّة في ظلِّ عَدَمِ مرونة الصَّادرات السُّوريَّة الأمر الَّذي يجعلنا نستمر في الاستيراد بشكلٍ أكبرٍ لأنَّ مُعظَم المُستورَدات السُّوريَّة ضروريَّة للاقتصاد السُّوريِّ.

2. مِنَ النَّاحية التَّطبيقيَّة تبين أنَّ ظاهرة التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ إنَّما تحدثُ بسبب :

- ارتفاع تكلفة السِّلع الوسيطة المحلِّيَّة (x_3) : حيث اتضح أنَّ العَلاقة بين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ (Y) وتكلفة مستلزمات الإنتاج المحلِّيَّة (x_3) هي علاقةٌ طرديَّةٌ ،وبالتَّالي يكون التَّصاعد في مُعدَّل التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ مرجعه تصاعد تكلفة السِّلع الوسيطة المحلِّيَّة، وقد تبين أنَّ هذا المتغيِّر يحتلُّ المرتبة الأوُلى في تفسير تضخُّم النَّاتج المحلِّيِّ الإجماليِّ في سورية.
- ارتفاع تكلفة السِّلع الوسيطة المُستورَدة (x_4) : حيثُ اتضح أنَّ العلاقة بين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ (Y) وتكلفة مستلزمات الإنتاج المُستورَدة (x_4) هي علاقةٌ طرديَّةٌ .
- انخفاض تكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجر (x_1): حيثُ اتضح أنَّ العَلاقة بين الرَّقم القياسيِّ الضِّمنيِّ (Y) وتكلفة وحدة النَّاتج مِنَ الأجور (x_1) هي علاقةٌ عكسيَّةٌ ، إلَّا أنَّها لا تحمل أيَّ دلالةٍ إحصائيَّة ، وبالتَّالي لا تؤثر على تغير مُعدَّلات التَّضخُّم في الاقتصاد السُّوريِّ خلال الفترة المدروسة .

التوصيات:

وبناءاً على النَّتائج السَّابقة توصي الدِّراسة بما يلي :

1. ضرورة العمل على تعزيز قوة الاقتصاد السُّوريِّ لزيادة الإنتاج وتطوير المحتوى التِّكنولوجي للمُنتجَات الصِّناعيَّة، فاستخدام التِّكنولوجيا الحديثة والمعايير العلميَّة الدَّقيقة في جميع مراحل الإنتاج يؤدي إلى تخفيض كلف الإنتاج وخفض سعرها وزيادة تنافسيتها.

2.ضرورة إتباع السِّياسات الاقتصاديَّة الكفيلة بزيادة إنتاجيَّة القِطَاعات السِّلعية وزيادة العرض الحقيقيِّ من السِّلع والخِدْمَات في الاقتصاد السُّوريِّ بما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذَّاتي، والحدِّ مِنَ التَّوسع في حجم الواردات مِنَ العَالَم الخارجيِّ، وتشجيع الصَّادرات الوطنيَّة وتوسيع قاعدتها بما يساهم في زيادة حصيلة الاقتصاد الوطنيِّ مِنَ النَّقد الأجنبيِّ وزيادة الاحتياطيات الوطنيَّة مِنَ العملات الأجنبيَّة بصورةٍ تؤدي إلى رفع القوة الشِّرائية للعملة.

المراجع :

1. الروبي، نبيل ، نظرية التَّضخُّم ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ، 1984.

2. الشبول ، نايف، التَّضخُّم في الاقتصاد الأردني دراسة تحليلية (أسبابه وقياسه وعلاجه)، جامهة عين شمس، كلية التجارة ، رسالة ماجستير ، 1981.

3. الوزني، خالد، والرفاعي، أحمد ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر ،عمان،2003.

4. المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السورية (1995-2011).

5. النجار ، سعيد ، آليات التضخم في مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 1992.

6. تومي صالح ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988 -2000 ، جامعة الجزائر ، الجزائر.

7. حاكم محسن محمد ،أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعرا الصرف ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2003 .

8. علة ، محمد ، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري،جامعة الجزائر ، الجزائر ،2003.

9. علي ، أسعد ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات جامعة دمشق ، سورية ، 1995، ص(161).

10. نجمة ، إلياس ، المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري ، محاضرة مقدمة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة عشرة ، دمشق ، 2005، ص(5).

11. Vernengo, Matias ,2003, Balanceof payments constaint and inflation, university of Utha working paper . p(3).

Uhl:

- [1] البكري ، أنس ، النُّقود والبنوك بين النظرية والتطبيق ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2002، عمان ، ص(197).
- [1] عناية غازي، حسين، التَّضخُّم المالي،مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،مصر ،2006،ص(22).
- [1] صالح جلال، أحمد محمد، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية، 1990-2003)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص(41)
- [1] د. هيل العجمي ،النقود والمصارف والنظرية النقدية،ار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ،2009،ص277-279*
- [1] Pierre bezbakh,inflation and disinflation,fifth edition ,paris , France,2006, p 26.
- [1] د. نزار سعد الدين عيسى،الاقتصاد الكلي ، مبادئ وتطبيقاتدار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن2006 ص267-268
- [1] هارون، عمر، رسالة ماجستير بعنوان (النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2010)،جامعة سعد دحلب، الجزئر،2012،ص(9).

- [1]Rahimi Mohammad,sources of inflation in iran , an applicationofthe ARDEL approach, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies,Vol.6-1,(2009) p.2
- [1] فليح حسن خلف،، الاقتصاد الكلي، دار جدار للكتاب العالمي،الطبعة الأولى ، عمان،2007،ص217و219
- د.أسماء خضير ياس ، تحليل معدلات التضخم في العراق 2000–2010،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس والثلاثون، العراق ، 2013،ص(13)
- [1] البازعي، حمد سليمان، الانتقال الدولي للتضخم، مجلة الإدارة العامة ،السعودية ، العدد الأول ،1997،ص112
- [1] تقرير خبراءصندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2009، صندوق النقد الدولي ،آذار، 2010،ص:13
- د.أسماء خضير ياس ، تحليل معدلات التضخم في العراق 2000–2010،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس والثلاثون، العراق ، 2013،ص(13)
- تومي صالح ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988 –2000 ، جامعة الجزائر ،2004، الجزائر، ص(30).
- [1] حاكم محسن محمد ،أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف ، جامعة كربلاء ، العراق ، 2003 ، ص(70)
- [1] علة ، محمد ، الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري،جامعة الجزائر ، الجزائر ،2003، ص(63–66
- Lavoie ,1992:pp.372-421
- [1] النجار ، سعيد ، آليات التضخم في مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 1992،ص(9).
- [1] Jonsson, M. and Palmqvist, S. 2004. Do higher wages cause inflation? Sveriges Riksbank Working Paper Series No. 159. (JEL classification: D43, E31, E52 P.5